



الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن

Good Governance and Sustainable Development Towards a Balanced Future

- م.م اسراء حافظ قادر¹

- جامعة بغداد/كلية الهندسة

- الإيميل: israa.hafez1201d@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وبيان الدور الذي يؤديه الحكم الرشيد في تعزيز مسارات التنمية الشاملة في المجتمعات الحديثة. ينطلق البحث من تحليل المفاهيم الأساسية للحكم الرشيد والتنمية المستدامة، مع التركيز على المبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد، مثل الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، والمشاركة الفاعلة، ومدى إسهامها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يتناول البحث آليات الحكم الرشيد وأثرها في دعم التنمية المستدامة، من خلال إبراز طبيعة الترابط بينهما، واستعراض الرؤى والتوجهات الدولية، ولا سيما تلك التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بشأن تعزيز الحوكمة الرشيدة كمدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ويتطرق البحث كذلك إلى بعض التطبيقات المعاصرة للحكم الرشيد، المتمثلة في تنظيم الإجراءات القانونية المستحدثة، ومنها إجراءات عقد الزواج عبر وسائل الاتصال المرئية المسموعة، بما يعكس مواكبة التشريعات للتطورات التكنولوجية، وتحقيق حماية الحقوق وضمان المصلحة العامة. ويخلص البحث إلى أن الحكم الرشيد يمثل أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن تفعيل آلياته على نحو متكامل يسهم في تحقيق الاستقرار المؤسسي والاجتماعي، وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، الحوكمة، الشفافية، المساءلة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، الإجراءات القانونية الحديثة.

Abstract

This research aims to examine the relationship between good governance and sustainable development, and to clarify the role of good governance in promoting comprehensive development pathways in modern societies. The study is based on analyzing the fundamental concepts of good governance and sustainable development, with a focus on the core principles of good governance,

¹- اسراء حافظ قادر

such as transparency, accountability, the rule of law, and effective participation, and their contribution to achieving the economic, social, and environmental dimensions of sustainable development .The research also addresses the mechanisms of good governance and their impact on supporting sustainable development by highlighting the interdependence between the two concepts. It further reviews international perspectives and approaches, particularly those presented by the United Nations Development Programme and the World Bank, regarding the promotion of good governance as a key entry point for achieving sustainable development. In addition, the study discusses contemporary applications of good governance, including the regulation of modern legal procedures, such as conducting marriage contracts through audiovisual communication technologies, reflecting the adaptability of legislation to technological advancements while ensuring the protection of rights and the realization of the public interest .The study concludes that good governance constitutes a fundamental pillar for achieving sustainable development, and that the effective implementation of its mechanisms contributes to institutional and social stability and fosters comprehensive and sustainable development.

Keywords : Good Governance, Sustainable Development, Governance, Transparency, Accountability, United Nations Development Programme, World Bank, Modern Legal Procedures.

المقدمة

أصبحت قضية التنمية المستدامة اليوم تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات، تشغل بها جميع الدول وتعد من أجلها العديد من المؤتمرات، الملتقيات المحلية، الإقليمية والدولية، لتأخذ نصيبها من هذه القضية بالشكل الذي ينذر بحجم مشكلة التلوث البيئي وأخطاره المتزايدة، ناهيك عن الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية والاستغلال المستمر للأرض وبصورة غير متوازنة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة موارد الطبيعة على تحمل احتياجات البشر المتزايدة من جهة وتأثيرهم عليها من جهة أخرى. ولقد أدت العديد من العوامل الموضوعية إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم متعددة الأبعاد والمناهج، ويعد مفهوم الحكم الرشيد من بين المفاهيم الحديثة نسبياً، والتي برزت بصورة واضحة على الساحة الاقتصادية والسياسية مع بداية عقد الثمانينات من العقد المنصرم، مع أن جذوره الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير مما جعل منه آلية تسهم في ترشيد الدولة وفقاً لصيغ ومبادئ ديمقراطية، والتي تتركز بدورها على المساءلة، دولة الحق والقانون وكذلك نبذ التهميش السياسي.

اهداف البحث:

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسراء حافظ قادر

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة.
 2. التعرف على مفهوم الحكم الرشيد، والمبادئ التي يقوم عليها.
 3. إبراز العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.
- أهمية البحث: تسعى هذه الورقة البحثية إلى توضيح الإطار العام لكل من مفهوم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة والتعرف على معايير ومبادئ كل منهما من ناحية، ومن ناحية أخرى ومن المهم توضيح طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وذلك من خلال استقراء كتب ودراسات سابقة في موضوع الحكم الرشيد والتنمية المستدامة من اجل الربط بين المفهومين معا.

اشكالية البحث: تعبر التنمية المستدامة عن ارقى مراحل تطور الفكر الاقتصادي في موضوع التنمية، والتي تسعى للاستغلال الرشيد والعقلاني لمختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية والتوزيع العادل لها بين الأجيال ومن هذا المنطلق كان لا بد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة الفساد واللاعقلانية في استغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير الحكم الرشيد القائمة على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة أعمال وإدارة فعالة وكفاءة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة. وعليه فان إشكالية هذه الورقة البحثية تتمحور في الأسئلة الآتية:

- ماذا نقصد بالحكم الرشيد؟ وما هي متطلباته؟
- فيما تكمن العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد ومفهوم التنمية المستدامة؟

المبحث الأول: مفهوم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وابعادها

المطلب الأول: مفهوم الحكم الرشيد

إن أبرز المعالجات لتحقيق التنمية المستدامة، إيجاد آلية واضحة وملائمة لمواجهة تحدياتها وتحقيق الأمن الإنساني، الأمر الذي يتطلب التعامل مع مشكلاتها من خلال الحكم الرشيد ذا الطابع الإنساني، الذي يراعي الاعتبارات الإنسانية، ويعمل على وضع آليات ناجعة لتحقيقه بكافة تفاصيله من الأمان والرخاء البشري. سيتم تناول هذا المطلب من خلال الأفرع الآتية:

الفرع الأول: ماهية الحكم الرشيد وتعريفاته

شهد مفهوم الحكم الرشيد تنوعاً في تسمياته ضمن الأدبيات السياسية والتنموية، إذ تُرجم بطرق متعددة من لغات كالإنجليزية والفرنسية، فاستُخدمت مصطلحات مثل الحكم، والحكم الرشيد، والحكم الصالح، والحاكمة،

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

وكذلك إدارة شؤون الدولة والمجتمع. ويعود هذا التعدد في التسميات إلى حداثة المفهوم نسبيًا؛ حيث انصب الاهتمام في بداياته على الجانب الاقتصادي، غير أن التحولات العالمية الكبرى خلال تسعينات القرن العشرين، ولا سيما التغيرات الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية، أدت إلى توسيع نطاقه ليشمل البعد السياسي إلى جانب الاقتصادي (صالح، 2008، ص 82).

وقد برز استخدام مصطلح الحكم الرشيد بشكل ملحوظ مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين، خاصة من قبل المؤسسات الدولية. تزامن ذلك مع ظهور تحديات كبيرة رافقت برامج التكيف الهيكلي في عدد من الدول النامية، والتي أرجعها البنك الدولي إلى إخفاقات في التطبيق أكثر من كونها خللاً في السياسات نفسها. فقد اتسم التنفيذ بانتشار الفساد، وضعف البنى المؤسسية، وسوء الأطر القانونية، وتدني مستوى الخدمات، فضلاً عن غياب الشفافية في الإدارة العامة. ويرتكز مفهوم الحكم الرشيد في جوهره على إعادة توزيع السلطة بحيث لا تبقى حكراً على الدولة، بل تمتد إلى المجتمع والأفراد، وهو ما يعكس روح الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة إدارة الدولة للخدمة المجتمع (عبد المنعم، 2008، ص 211).

كما أن مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول شكّل عائقاً أمام المؤسسات الدولية في سعيها لتوجيه الدول نحو تبني سياسات تنموية أكثر فاعلية، إذ كان من الصعب التوفيق بين احترام هذا المبدأ والحاجة إلى تعزيز التنمية. ومن هنا، جرى تطوير مفهوم الحكم الرشيد ليكون إطاراً مرناً يمكن من خلاله طرح قضايا التنمية المستدامة وجودة السياسات دون إثارة حساسية التدخل المباشر في الشؤون الداخلية، خصوصاً في النظم السياسية القائمة. وبما أن المفهوم لا يوجّه نقدًا صريحاً للحكومات، فقد ساعد ذلك على طرح موضوعات مثل مكافحة الفساد، وتعزيز الديمقراطية التشاركية، وترسيخ حقوق الإنسان، والتي أصبحت من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الدولية عند تقديم الدعم المالي وبرامج التنمية، فضلاً عن استخدامها كأداة للضغط من أجل تحسين مستوى الإدارة العامة. وقد تبنت العديد من دول الجنوب هذا التوجه باعتباره مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة (عبد الحليل، 2018، ص 99).

وفي سياق العلوم السياسية والتنموية، أصبح الحكم الرشيد يُنظر إليه بوصفه مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وأداة لتقييم أداء الأنظمة السياسية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع بما يحقق التقدم والتطوير. وبذلك، غدا المفهوم مرادفاً للإدارة الفعالة، خاصة عندما يرتبط بمختلف الأبعاد السياسية والإدارية والاقتصادية، ويشمل ذلك إصلاح الهياكل الإدارية والمالية، وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد البيئية، والحد من الهدر في

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

المال العام، إضافة إلى تعزيز اللامركزية في إدارة الأقاليم والمحافظات، وتمكين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أداء دور أكبر في عملية التنمية (خلوطة، 2018، ص 77).

أما على مستوى التوجهات الدولية، فقد جاءت دعوات الأمم المتحدة لتطبيق الحكم الرشيد في إطار السعي إلى تطوير الدول من خلال تبني رؤية واضحة تركز على تحقيق التنمية المستدامة، واستثمار الموارد البشرية والطبيعية بكفاءة، مع الحفاظ على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة. ويتطلب ذلك وعيًا متقدمًا لدى الحكومات بأهمية تبني استراتيجيات شاملة تنطلق من خصوصيات كل دولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة البعد الثقافي، بما في ذلك الجوانب الدينية والقومية، بما يسهم في صياغة خيارات مستقبلية تسهم في تحقيق النهضة والتقدم (فوزي، 2005، ص 5).

يُعدّ مفهوم الحكم الرشيد من القضايا التي أثارت نقاشًا واسعًا، سواء من حيث آليات تطبيقه أو معايير أو نتائجه. وقد بدأ تداول هذا المصطلح في إطار المؤسسات المالية الدولية، قبل أن ينتقل إلى المجال السياسي، ولا سيما ضمن سياق التنمية المستدامة، وذلك في ظل التحولات الكبرى التي شهدتها النظام الدولي بفعل العولمة وظهور فاعلين جدد مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، التي كان لها دور مهم في تعميم هذا المفهوم وانتشاره.

ويُعتبر البنك الدولي أول جهة استخدمت مصطلح الحكم الرشيد عام 1989، حيث عرّفه بوصفه الطريقة أو الإطار الذي تُمارَس من خلاله السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بما يحقق التنمية والمصلحة العامة. ويتضمن هذا المفهوم آليات اختيار الحكام، ومتابعة أدائهم، وإمكانية تغييرهم، فضلاً عن كفاءة الحكومات في إدارة الموارد البشرية والاقتصادية وتنفيذ السياسات بفعالية، مع الالتزام بالقوانين والمؤسسات المنظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما حدد البنك الدولي مجموعة من المؤشرات الأساسية لتقييم الحكم، منها طبيعة النظام السياسي، مثل مستوى المشاركة والمساءلة والاستقرار، ومنها كفاءة الأداء الحكومي من حيث الفاعلية وجودة التنظيم، إضافة إلى مدى احترام سيادة القانون والحد من الفساد (بلقاسم، 2002، ص 222).

وبعد ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفاً أكثر شمولاً واتساعاً لمفهوم الحكم الرشيد، حيث ركّز على فكرة التمكين والتحول من أساليب الإدارة التقليدية إلى نماذج أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين. ووفقاً لهذا التصور، فإن الحكم الرشيد هو ممارسة السلطة في الجوانب الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة شؤون الدولة على مختلف المستويات، من خلال آليات ومؤسسات تتيح للمواطنين والجماعات التعبير عن مصالحهم واختياراتهم، مع احترام حقوقهم القانونية والالتزام بواجباتهم، واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات. ويعكس هذا التعريف

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

تكامل ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد المؤسسي الإداري، والبعد الاقتصادي والاجتماعي، والبعد السياسي (فال، 2005، ص 276).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد قدّمت تعريفاً للحكم الرشيد يركز على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث اعتبرته منظومة من التفاعلات بين الحكومة والمواطنين، سواء بشكل فردي أو عبر مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية. ويؤكد هذا التصور على أهمية كفاءة المؤسسات والقيم التي تحكم عملها، مثل الشفافية والمساءلة والنزاهة، بوصفها عناصر أساسية لضبط ممارسة السلطة وتحقيق التنمية المستدامة (بركات، 2010، ص 153).

ولم يقتصر تناول مفهوم الحكم الرشيد على المؤسسات الدولية، بل تعددت تعريفاته لدى الباحثين والكتاب، حيث نظر إليه البعض باعتباره منظومة مؤسسية تعبر عن المجتمع بطرق سلمية، تقوم على شبكة من العلاقات التي تحكمها آليات الرقابة والمساءلة. كما عُرِف أيضاً بأنه نمط من الحكم تتولاه قيادات سياسية منتخبة، مدعومة بأجهزة إدارية تعمل على تنمية موارد المجتمع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، بما يتوافق مع تطلعاتهم ويعزز مشاركتهم ودعمهم.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات، يمكن القول إن الحكم الرشيد يقوم على إدارة الدولة من قبل قيادات منتخبة وأجهزة إدارية كفوءة تسعى إلى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق تقدم المجتمع وازدهاره. ويشمل ذلك مختلف مؤسسات الدولة الدستورية، من تشريعية وتنفيذية وقضائية، إلى جانب دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ضمن إطار استراتيجي طويل الأمد يقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة، واحترام الصالح العام، والحفاظ على البيئة، والعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين. ورغم تنوع هذه التعريفات، فإنها تلتقي في التأكيد على أن الهدف النهائي للحكم الرشيد يتمثل في تحقيق الاستقرار والأمن الإنساني، وتعزيز حقوق الإنسان، وتوسيع قدرات الأفراد والمجتمعات من خلال التنمية البشرية المستدامة.

الفرع الثاني : أبعاد الحكم الرشيد

يتناول مفهوم الحكم الرشيد في العديد من الأدبيات بوصفه منظومة متكاملة من الأبعاد المترابطة، التي يكمل بعضها بعضاً، بحيث لا يمكن تفضيل أحدها على الآخر دون الإخلال ببنية المفهوم ككل.

1. البعد الاقتصادي والاجتماعي: يُعدّ البعد الاقتصادي أحد الركائز الأساسية للحكم الرشيد، نظراً لارتباطه الوثيق بطبيعة العلاقة بين النظام السياسي ومستوى الأداء الاقتصادي، كما تطرحه المنظمات الدولية في سياق تحقيق

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

أهداف التنمية. ويتمثل هذا البعد في مجمل العمليات المرتبطة بصنع القرار الاقتصادي، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مختلف الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة. وتشمل هذه العمليات التخطيط، وتحديد البدائل، والمفاضلة بينها، وصولاً إلى اتخاذ قرارات تسهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز نموه. كما يتضمن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، ومكافحة الفساد، وضمان إتاحة المعلومات الاقتصادية بشفافية، بما يمكن المجتمع من الاطلاع على مجريات الوضع الاقتصادي بصورة مستمرة. وإلى جانب ذلك، يركز هذا البعد على توفير بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة لكافة القطاعات، بما يدعم تحسين مستوى المعيشة ويعزز رفاه الأفراد. ويسهم الحكم الرشيد أيضاً في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، الأمر الذي يشجع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي. ولا يقتصر هذا البعد على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليشمل قضايا اجتماعية مثل الحد من الفقر، وتحسين ظروف الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية (كريم، 2004، ص 96).

2. البعد السياسي: يرتبط البعد السياسي بطبيعة السلطة الحاكمة ومدى شرعيتها، إذ يشمل رسم السياسات العامة للدولة، وتنظيم علاقاتها الداخلية والخارجية. كما يهتم بتطوير آليات اتخاذ القرار السياسي وتنفيذه، وسن القوانين التي تضمن تحقيق الاستقرار والأمن الإنساني، وتسهم في تنمية المجتمع. وتُقاس رشادة النظام السياسي بمدى تمتعه بالشرعية واحترامه للحريات العامة، بما في ذلك حرية التعبير، وتشكيل الأحزاب، وإنشاء الجمعيات. كذلك يتم تقييم كفاءة الأنظمة السياسية استناداً إلى معايير الحكم الرشيد وجودة الأداء السياسي. ويتطلب هذا البعد وجود نظام ديمقراطي فعلي يقوم على التداول السلمي للسلطة وفق أسس دستورية واضحة. ومن أبرز مظاهر ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة تتيح للمواطنين اختيار ممثلهم بحرية، إلى جانب وجود سلطة تشريعية فاعلة قادرة على سن القوانين، وسلطة تنفيذية تطبقها على الجميع دون تمييز، وسلطة قضائية مستقلة تضمن العدالة (البابلي، 2018، ص 54).

3. البعد الإداري: يمثل البعد الإداري أحد الجوانب المحورية في مفهوم الحكم الرشيد، خاصة في ظل تصاعد مشكلات الفساد الإداري. ويستند هذا البعد إلى تبني أساليب الإدارة الحديثة القائمة على الكفاءة والعقلانية في إدارة الموارد المتاحة، سواء كانت مالية أو بشرية، مع الحرص على توزيعها بشكل عادل داخل المجتمع. كما يركز على تطبيق سياسات إدارية فعالة تهدف إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة. ويقوم هذا البعد على مجموعة من المبادئ الأساسية، من بينها مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وتفعيل آليات المساءلة في إدارة المال العام. وبذلك، يسهم البعد الإداري في تطوير الأداء المؤسسي وتحقيق التنمية المستدامة، ويُعد عنصراً أساسياً ضمن سياسات واستراتيجيات الحكم الرشيد (البرادعي، 2003، ص 16).

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

الفرع الثالث: عناصر الحكم الرشيد وآلياته

يشمل الحكم الرشيد ثلاثة ميادين رئيسية تعمل بشكل متكامل لتحقيق أهدافه، وهي:

1-الحكومة (القطاع العام): تمثل الحكومة الدولة من خلال أجهزتها المختلفة مثل السلطة التشريعية، التنفيذية، والقضائية. يُفترض أن تكون هذه السلطات مُنتخبة وفقاً لنظام انتخابي ديمقراطي حقيقي، بحيث تتحمل المسؤولية في تقديم الخدمات العامة، وتهيئة بيئة ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة. كما ينبغي على الحكومة إنشاء إطار مؤسسي فعال، يقوم على وضع السياسات العامة وتنظيم ميزانية الدولة بما يتناسب مع احتياجات المجتمع، ويحقق الأمن المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة العمل على تعزيز الأسواق الحرة، وتحقيق توازن ملائم بين دور الحكومة ودور القطاع الخاص، من خلال سياسات تشجع الاستثمار وتنمية المشاريع الاقتصادية (بربريس، 2018، ص 1).

2-القطاع الخاص: يتكون القطاع الخاص من المؤسسات والشركات التي تعمل في السوق لإنتاج السلع والخدمات وخلق فرص العمل. ويتعين على الدولة دعم هذا القطاع من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة تُشجع على الاستثمار وتنمية المشاريع الخاصة. من الضروري أن تضع الدولة سياسات تشجع المنافسة الحرة، وتعمل على تعزيز الابتكار في القطاع الخاص. كما يجب تهيئة الظروف المناسبة لتطور هذا القطاع بما يضمن استدامته ويعزز من دوره في الاقتصاد الوطني (بربريس، 2018، ص 1).

3-المجتمع المدني: يشمل المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية مثل الجمعيات المهنية، الخيرية، النسائية، والنقابات، بالإضافة إلى جميع المواطنين الذين يشاركون في التفاعل السياسي والاجتماعي. يسهم المجتمع المدني في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويشارك في تلبية احتياجات المجتمع من خلال المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. تكمن أهمية المجتمع المدني في بناء الثقة الاجتماعية، حيث يشارك أفراد في الأنشطة التطوعية، مما يعزز من روح التعاون والمشاركة. كما أن المجتمع المدني يلعب دوراً هاماً في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في تحسين جودة الحكم ومؤسسات الدولة (بربريس، 2018، ص 1).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

الفرع الأول: مراحل التنمية المستدامة

تعددت تعريفات مفهوم التنمية نتيجة اختلاف توجهات الباحثين ومراكز الدراسات والمؤسسات الدولية، حيث تباينت الرؤى تبعاً للزوايا التي يُنظر من خلالها إلى هذا المفهوم. كما أسهمت التحديات التي تواجه المجتمعات، مثل

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

الفقر والامية والبطالة، في تطوير مضمون التنمية ومحتواها. وقد مرّ مفهوم التنمية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية بعدة مراحل رئيسية، يمكن عرضها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: التنمية بوصفها نموًا اقتصاديًا

استمرت هذه المرحلة حتى منتصف ستينات القرن العشرين، حيث ركزت معظم الدول على اعتماد التصنيع كخيار استراتيجي لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، الذي اعتُبر آنذاك المحرك الأساسي للتنمية. غير أن التطبيق العملي لهذه السياسات كشف عن عدد من المشكلات، مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفاقم الأزمات الاجتماعية. ورغم التقدم الصناعي وزيادة الاستثمارات، لم يتحقق استقرار اجتماعي حقيقي، مما دفع إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية وإدماج الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والثقافية ضمن السياسات الاقتصادية (عبد الملك، 2008، ص 82).

المرحلة الثانية: التنمية بين النمو والتنوع

امتدت هذه المرحلة من أواخر الستينات حتى منتصف السبعينات، وشهدت تحولاً في فهم التنمية، حيث لم يعد يُنظر إليها من منظور اقتصادي بحت، بل أُضيفت إليها أبعاد اجتماعية وثقافية وإنسانية. وفي هذا السياق، برز مفهوم التنمية البشرية كاستجابة للإخفاقات السابقة، حيث أصبح الاهتمام موجهاً نحو معالجة قضايا الفقر والبطالة وعدم المساواة، مع التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد بدلاً من الاكتفاء على زيادة الدخل القومي وتعظيم رأس المال (مسيكة، 2015، ص 99).

المرحلة الثالثة: التنمية الشاملة اقتصاديًا واجتماعيًا

استمرت هذه المرحلة حتى منتصف الثمانينات، وتم خلالها التأكيد على ضرورة تحقيق تنمية متكاملة تجمع بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وقد عُدّت هذه المرحلة محاولة لإضفاء طابع إنساني على التنمية الاقتصادية. إلا أن تطبيق هذا النموذج واجه بعض الإشكالات، مثل معالجة كل بُعد بشكل منفصل عن الآخر، وغياب التنسيق بين مختلف المجالات، إلى جانب الاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية دون مراعاة احتياجات الأجيال القادمة. وقد أدى ذلك إلى ظهور توجه نحو مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة، التي تستهدف تنمية جميع القطاعات بمشاركة مختلف فئات المجتمع وفي كافة المناطق (غنيم، 2008، ص 80).

المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

جاءت هذه المرحلة نتيجة للانتقادات الموجهة للنماذج السابقة، خاصة فيما يتعلق بعدم استدامة الموارد، حيث كان تلبية احتياجات الحاضر يتم على حساب المستقبل. ومن هنا برز مفهوم التنمية المستدامة، الذي ارتبط بالاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها. وقد تم تأكيد هذا المفهوم في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي شدد على ضرورة تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الجيل الحالي وضمان حقوق الأجيال القادمة. كما تعزز هذا التوجه من خلال المؤتمرات الدولية التي ناقشت العلاقة بين البيئة والتنمية، مؤكدة أهمية الربط بينهما لتحقيق تنمية متوازنة (تقرير برونتلاند، 1987).

خصائص التنمية المستدامة وأبعادها:

تتميز التنمية المستدامة بعدد من السمات التي تميزها عن غيرها من النماذج التنموية، فهي تمثل إطاراً عالمياً يهدف إلى تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، من خلال تحقيق توازن بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. كما أنها تقوم على تكامل عدة أبعاد مترابطة، تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث لا يمكن فصل أي منها عن الآخر. وتعتمد على التخطيط طويل الأمد والتنسيق بين مختلف السياسات، مع التركيز على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال الحالية والمستقبلية، مع إعطاء اهتمام خاص للفئات الأكثر فقراً (الرباشي، 2000، ص 88).

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، من أبرزها تحسين نوعية حياة الإنسان من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التركيز على جودة النمو وعدالته. كما تهدف إلى حماية البيئة وتعزيز الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية، والعمل على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. كذلك تؤكد على توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة الأهداف المجتمعية، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد وتحسين ظروف المعيشة. وفي هذا السياق، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تضمنت 17 هدفاً رئيسياً و169 غاية و231 مؤشراً، لتشكل إطاراً عالمياً يوجه السياسات والبرامج نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على مستوى العالم.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة التي هي مترابطة ومتكاملة ولا يمكن إهمال أي بعد منها. هذه الأبعاد هي:

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسراء حافظ قادر

1-البعد الاقتصادي: يهدف هذا البعد إلى تحسين رفاهية الإنسان من خلال القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تراعي استدامة الموارد الطبيعية. يشمل ذلك قياس حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، والسعي لإيقاف هدر هذه الموارد، وكذلك تحديد المسؤولية التي تتحملها البلدان الصناعية المتقدمة عن التلوث، مع التركيز على تقليص تبعية البلدان النامية.

2-البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على التنمية البشرية، التي تشمل تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، وتعزيز مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. كما يسعى هذا البعد إلى تقليل الفوارق بين الشمال والجنوب، وتحقيق توزيع متوازن للسكان من خلال منع الضغط السكاني على المناطق الخضراء، مما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

3-البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي في حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، خاصة الموارد الناضبة. ويشمل أيضاً الحفاظ على البيئة من التدهور، وتحديات مثل التغير المناخي وارتفاع درجات حرارة الأرض. يهدف هذا البعد إلى ضمان أن تترك الأجيال القادمة بيئة نظيفة وصالحة للعيش، مع الحفاظ على المصادر الطبيعية المتجددة، مثل المياه.

المبحث الثاني: آليات الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة

تشير العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة إلى أن الحكم الرشيد يُعتبر العنصر المحوري في تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة. ففي تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتم التأكيد على ضرورة أن يكون الإنسان هو محور التنمية، مع التركيز على تحسين نوعية حياته. حيث يُعتبر النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، لكن من الضروري أن يعمل الحكم الرشيد على ضمان تحقيق المؤشرات النوعية التي تساهم في تحسين الحياة المادية وغير المادية للمواطنين (بوعزيز، 2018، ص 24).

كما أن تأثير الحكم الرشيد على التنمية المستدامة يظهر في بناء المجتمع الديمقراطي وتعزيز المبادئ الديمقراطية، وفي مقدمتها ضمان مشاركة كافة أفراد المجتمع في إدارة شؤونهم. إذ أن التنمية المستدامة الشاملة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتطبيق الديمقراطية وتحقيق المساواة وسيادة القانون، مما يتطلب من الحكومات اتخاذ سياسات تساهم في نشر وتعميم المفاهيم الديمقراطية في المجتمع، مثل التعددية الحزبية، والحوار البناء، واحترام الرأي والرأي الآخر، وتنظيم الانتخابات بشكل منظم ونزيه. يمكن قياس مستوى الحكم الرشيد من خلال تحقيق حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي، وتشمل الحق في الحياة، والصحة، والسكن، والطعام، والمساواة في التعليم،

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

والأمن الشخصي والجماعي، مع تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية. كما يتطلب الأمر تطبيق النظام الديمقراطي، وتشجيع التعددية الحزبية، وتنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة، وبناء بيئة إعلامية حرة تضمن استقلالية المؤسسات الإعلامية، دون أي نوع من الرقابة المسبقة أو الضغط السياسي أو الأمني أو المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على مكافحة الفساد، وجميع هذه العوامل تشكل المكونات الأساسية للتنمية المستدامة (بوعزيز، 2018، ص 24).

وبالنسبة للتنمية المستدامة، فإنها تمثل تنمية ديمقراطية من خلال الحكم الرشيد، وتهدف إلى بناء نظام عادل يعزز من قدرة المواطنين عبر مشاركتهم الفاعلة وتمكينهم، كما تعمل على توسيع خياراتهم وفرصهم واكتسابهم للمعرفة، وتمكين المؤسسات بما يضمن استدامة التنمية. كما تهدف إلى تحقيق العدالة الوطنية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وضمان مصالح الأجيال الحالية واللاحقة، وهو ما يتطلب مشاركة فعالة من المواطنين في العملية التنموية، مع تمكينهم ليكونوا قادرين على أداء واجباتهم والدفاع عن حقوقهم. في هذا السياق، تستند رؤية الأمم المتحدة إلى بناء القدرات البشرية وتحقيق رفاه الإنسان على مستوى عالٍ، مع ضمان التمتع بالحرية دون أي نوع من التمييز.

المطلب الأول: ترابط الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة

يعتبر الحكم الرشيد عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث توجد صلة قوية ومعقدة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على مسارات النمو والتنمية. ورغم أن العلاقة السببية الدقيقة بين الحكم الرشيد والتنمية لا يمكن تحديدها بسهولة نظراً للترابط الكبير بين العديد من المتغيرات، فإنه يُتفق على أن للحكم الرشيد دوراً حيوياً في تعزيز التنمية المستدامة. هذا يتحقق من خلال ضمان الشفافية والكفاءة والفعالية، وتطبيق سيادة القانون داخل المؤسسات العامة على كافة المستويات. علاوة على ذلك، يسهم الحكم الرشيد في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية، مما يساعد في تحقيق تنمية عادلة ومستدامة. في إطار هذا النوع من الحكم، يتم اتخاذ القرارات من خلال إجراءات واضحة، ويتم تنفيذ الحقوق والالتزامات عبر آليات قانونية فعالة. كما أن إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عمليات اتخاذ القرار يعد أمراً بالغ الأهمية لتوجيه جهود التنمية نحو النجاح، إذ أن هذه الجهود غالباً ما تواجه صعوبة في التنفيذ إذا لم تتم بالتعاون مع الأفراد والجماعات المحلية. لذلك، يُعد تبني نموذج ديمقراطي في عمليتي التخطيط والتنفيذ أساساً ضرورياً لضمان استدامة التنمية في المستقبل. (حسن، 2021، ص 216).

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

يمكن تلخيص العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة من خلال أربع عمليات رئيسية تُعرف بدورة إدارة الحكم، وهي: تخصيص الموارد، صياغة السياسات والبرامج، تنفيذ السياسات، وأخيراً توزيع العوائد. هذه العمليات لا تمثل خطوات متتابعة، بل هي عمليات تفاعلية تدعم بعضها البعض.

- أولاً، يعد تخصيص الموارد بشكل فعال حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة. يشمل هذا التخصيص الموارد البشرية، الطبيعية، المالية، والتكنولوجية، ويعد توزيع هذه الموارد في البداية أمراً بالغ الأهمية لضمان نجاح السياسات المستقبلية. إذ يُبنى بناء السياسات التالية على هذا التوزيع، وأي خلل في تخصيص الموارد قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأهداف المنشودة.

- ثانياً، تأتي عملية صياغة السياسات والبرامج، والتي يجب أن تتم في إطار من الشفافية والكفاءة، بعيداً عن الفساد الذي يعوق جهود التنمية ويزيد من تفاقم مشاكل الفقر. من المهم أن تتمتع المؤسسات المسؤولة عن صياغة السياسات بالالتزام بالمساءلة والشفافية، وأن يكون المسؤولون مستعدين لتحمل تبعات فشل السياسات في تحقيق الأهداف المحددة. كما يجب أن تلتزم هذه المؤسسات بالقوانين والأنظمة المعمول بها، مع ضرورة إشراك جميع الأطراف المعنية (الدولة، مؤسساتها، القطاع الخاص، والمجتمع المدني) في تصميم السياسات وتنفيذها، على الرغم من اختلاف شكل هذه المشاركة بناءً على النظام السياسي والاقتصادي المعمول به في الدولة.

- ثالثاً، تتعلق عملية تنفيذ السياسات والبرامج بالترجمة الفعلية للسياسات إلى نتائج ملموسة، تشمل السلع والخدمات التي تمثل مخرجات التنمية. إن جودة وكفاءة هذه المخرجات تعتمد بشكل أساسي على مدى دقة تنفيذ السياسات وبرامجها.

- وأخيراً، تُعد عملية توزيع العوائد والمخرجات الناتجة عن التنمية على أفراد المجتمع أمراً حاسماً لضمان العدالة الاجتماعية. ينبغي أن تتم هذه العملية بطريقة تضمن تحقيق المساواة وتلبية احتياجات المواطنين، مما يعزز من استدامة التنمية ويدعم الاستقرار الاجتماعي. تلعب السياسة المالية للدولة دوراً هاماً في تحقيق ذلك من خلال سياسة الإنفاق العام، التي يجب أن تركز على تلبية احتياجات الفئات الأكثر فقراً وتعزيز الاستقرار والنمو في الدولة مع تجنب الإسراف (جبار، 2021، ص 11).

يتضح من خلال ما تم عرضه أن الحكم الرشيد يتواءم مع التنمية وتطورها. فقد انتقلت المفاهيم من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية، ثم إلى التنمية الشاملة التي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى التنمية المستدامة التي تغطي كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يظهر الترابط الواضح بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة من خلال المبادئ والأهداف التي يتبناها كل منهما. فالتنمية المستدامة تعترف

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

بأهمية المشاركة الشعبية والمجتمعية في إعداد وتنفيذ خططها، وهو ما يعكس أحد أشكال اللامركزية. بالمثل، يتطلب الحكم الرشيد مشاركة فعّالة من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. حيث يرتبط دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية ارتباطاً وثيقاً بنوعية ونطاق الحكم، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم وطبيعة الاستثمار الخاص في الدولة. يُعتبر الاستثمار الخاص مصدراً رئيسياً للنمو، إذ يساهم في توليد الثروة والدخل وخلق فرص العمل، مما يساعد على الحد من الفقر. لذا، إذا تم تعزيز الحكم الرشيد، فإنه سيوفر للقطاع الخاص فرصاً أكبر للمشاركة في التنمية من جهة، ويوفر له بيئة استثمارية ملائمة من خلال تعزيز الشفافية وتحسين إجراءات التنبؤ، وكذلك ترويج أفضل المعايير لتقديم الخدمات العامة. ويشمل ذلك توفير الأمن والاستقرار والإطار القانوني المحفز للاستثمار، مثل تبسيط الإجراءات الإدارية، ومكافحة الفساد والبيروقراطية في الإدارات العامة، وتأسيس نظم قانونية وقضائية فعّالة، مما يساهم في تسريع وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية ويعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية.

تسعى التنمية المستدامة إلى الاستغلال العقلاني للموارد، بينما يعتبر الحكم الرشيد في جوهره الإدارة الجيدة لهذه الموارد. وبالتالي، يلعب الحكم الرشيد دوراً حيوياً في تعزيز فعالية استخدام الموارد المحلية والمساعدات من خلال تشجيع استخدامها بشكل أكثر كفاءة. كما يساهم المناخ الذي تهيئه السياسات القوية، المدعومة بمؤسسات شفافة وقابلة للمسائلة العامة، في ضمان الاستخدام الفعّال للأموال العامة، بما في ذلك المساعدات. وهذا يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة، مما يساهم في تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية، أيضاً، تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان، ويعمل الحكم الرشيد على تعزيز رفاه الإنسان من خلال دعم الفئات الأكثر ضعفاً وفقراً. يتم ذلك من خلال فتح المجال أمام جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفقراء، للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم وتمكينهم من المساهمة في تحسين رفاههم، ويُحقق ذلك عبر اللامركزية والحكم المحلي الرشيد الذي يتيح لهم فرصاً حقيقية للمشاركة في صنع القرارات، ويعزز بناء قدراتهم المادية والمعنوية من خلال توفير الخدمات الأساسية لهم، عبر استثمارات طويلة الأجل في مجالات مثل الصحة والتعليم. كما يعمل الحكم الرشيد على تشجيع الاستثمارات الخاصة، مما يوفر فرصاً لتحسين مستويات معيشتهم، مثل منح القروض (مهدي، 2021، ص 11؛ مهدي، 2021، ص 12).

المطلب الثاني: نظرة برنامج الأمم المتحدة والبنك الدولي لعلاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة

"إن بناء القدرة على الحكم يعد شرطاً محورياً لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. نحن نسعى لأن نصبح شريكاً محاييداً في هذا المجال، حيث نتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لخلق فرص للتفاعل والعمل المشترك لإيجاد حلول تركز على رفاه الإنسان على المدى الطويل". في عام 1979، صرح جيمس غوستاف سبيث، مدير

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسراء حافظ قادر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن هناك علاقة وثيقة تربط بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. من خلال هذا التصريح، يتضح أن البرنامج يعترف بأن التنمية لا يمكن أن تحقق أهدافها أو تستمر بشكل مستدام دون وجود حكم رشيد. كما أن الحكم الرشيد نفسه لن يسهم في استدامة التنمية إذا لم يُطبق بشكل شامل وفعال.

يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد على أنه ليس مقتصرًا على الدولة أو الحكومة فقط، بل يشمل أيضًا القطاع الخاص والمجتمع المدني. وهكذا، تلعب هذه الأطراف الثلاثة دورًا حيويًا وأساسيًا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. تعد العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة علاقة تكاملية، إذ لا يمكن للبرنامج الإنمائي أن يتجاهل دور المشاركة المجتمعية أو القطاع الخاص في مسار التنمية.

تتمثل أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاربة الفقر، والنهوض بوضع المرأة، والحفاظ على البيئة، وخلق فرص العمل. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي يعتبر جزءًا من عملية التنمية، إلا أن البرنامج يؤكد أن النمو الاقتصادي وحده لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة أو القضاء على الفقر. بل يوضح أنه من الضروري أن تركز التنمية البشرية المستدامة على خمسة جوانب تؤثر بشكل كبير في حياة الفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمع. وتتمثل هذه الجوانب في:

1. التمكين: توسيع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء، وزيادة فرصهم في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

2. التعاون: تعزيز تفاعل الناس مع بعضهم البعض والعمل المشترك لتحقيق التنمية المستدامة.

3. الإنصاف: ضمان تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالإمكانات والدخل والتعليم والخدمات الاجتماعية.

4. الاستدامة: تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بحقوق الأجيال المقبلة في الحياة الكريمة والحرية من الفقر.

5. الأمن: ضمان التحرر من التهديدات التي تؤثر سلبًا على معيشة الأفراد مثل الأمراض، التهميش، والاضطهاد (جار الله، 2020، ص 116).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على أربعة عناصر أساسية في التنمية البشرية المستدامة: القضاء على الفقر، وخلق الوظائف، واستدامة سبل العيش، وحماية البيئة وتجديدها. كما يشجع على النهوض بالمرأة باعتبارها جزءًا أساسيًا من عملية التنمية. ومن خلال ربط هذه الأهداف بقدرة الدول على تطبيق الحكم الرشيد الذي يعتمد على المشاركة، الشفافية، المساءلة، والفعالية، يتم منح الفرص للفئات الفقيرة للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد الإنمائية وتوجيهها بالشكل الذي يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية (أحمد، 2005، ص 189).

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

إن عملية تحقيق الحكم الرشيد لا تقتصر فقط على الدولة، بل هي شراكة استراتيجية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. تلعب الدولة دورًا أساسيًا باعتبارها السلطة المخولة بالإشراف على الشؤون العامة وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. أما القطاع الخاص فيُعد شريكًا مهمًا في تحقيق التنمية من خلال خلق الوظائف وتحسين مستوى المعيشة عبر استثماراته. وفي الوقت نفسه، فإن دور المجتمع المدني في هذه الشراكة يتمثل في ضمان حماية حقوق المواطنين والمشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يساهم المجتمع المدني في فرض رقابة على السلطة الحكومية، ورصد الإساءات الاجتماعية، وتقديم الفرص لتحسين الحياة المعيشية للفئات الضعيفة.

إن تفاعل هذه الأطراف الثلاثة بشكل مستمر يشكل السبيل لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استقرار طويل الأجل. على الرغم من تعدد التحديات التي قد تواجه هذه العلاقة، فإن النجاح في تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على قدرة هذه الأطراف على التعاون والتنسيق بشكل فعال، مما يضمن توزيع الموارد بشكل عادل ويعزز الفرص للجميع. وهذا يوضح أن أي إخفاق في تحقيق الحكم الرشيد قد يؤدي إلى هدر الموارد وفشل في تحقيق التنمية المستدامة (قاسم، 2007، ص 19).

البنك الدولي في تعريفه للحكم الرشيد يشدد على أهمية حماية حقوق الإنسان وتعزيز الممارسة الديمقراطية. يعتقد البنك الدولي أن الحرية والمشاركة لا يمكن الاستغناء عنهما في عملية التنمية، حيث يشكلان الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة. كما أن القدرة على المشاركة في العمل الجماعي المنظمة تُعد من الشروط الأساسية لبناء المؤسسات الفعالة، بما أن بناء هذه المؤسسات يعتمد بشكل كبير على قدرة الأفراد في التعبير عن آرائهم وتكوين القيم والممارسات المشتركة (خبابة، 2009، ص 15).

وفيما يتعلق بالحكومات التي تمر بمرحلة انتقالية أو تلك التي تنفذ برامج الخوصصة، قدم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد كأداة لتحفيز الإصلاحات الاقتصادية. العديد من الحكومات قد تبنت هذا المفهوم كأحد محاور تنشيط الاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز الشفافية في تسيير الشؤون العامة، وتحقيق استقلالية القضاء، وتسهيل بيئة الاستثمار الحر والمنافسة. كما يساهم الحكم الرشيد في تشجيع الاستثمار، سواء كان في الموارد البشرية أو القطاعات الاقتصادية الأخرى، مع العمل على القضاء على الفقر والبطالة (حسين، 2004، ص 99).

تعزيز الحكم الرشيد يتطلب من الدول صياغة التشريعات اللازمة لتبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية، وتنفيذها في مؤسسات الدولة بشكل فعال. من خلال ذلك، سيتحقق الأثر الإيجابي في القضاء على الفقر وتعزيز النظم القانونية التي تضمن حقوق الإنسان وتكفل حماية المواطنين من الجريمة والاعتداءات. بالإضافة إلى ذلك، يُسهم الحكم الرشيد

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

في تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وتعزيز حقوق المرأة، وتحسين الشؤون الصحية والتعليمية، وتوفير الخدمات الأساسية لجميع المواطنين.

سيادة القانون تُعتبر أحد الركائز الأساسية في ضمان العدالة والمساواة في توزيع الموارد، وتحديد آليات المحاسبة في حالة الإخلال. في هذا الإطار، يشمل الحكم الرشيد قياس حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الحياة، الصحة، المسكن، الطعام، المساواة في التعليم، الأمن الشخصي والجماعي، تعزيز المشاركة، إجراء الانتخابات، ومكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الحكم الرشيد توافر إعلام حر يضمن استقلالية المؤسسات الإعلامية وتمكين الإعلاميين من أداء دورهم المهني بحرية، بعيداً عن المراقبة السياسية أو الأمنية أو المالية. تعد آليات الحكم الرشيد وتفعيل الديمقراطية من المؤشرات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. من خلال ورش العمل والندوات المفتوحة حول القضايا المجتمعية، يتم تعزيز حرية الرأي والتعبير، وهي جزء لا يتجزأ من هذه العمليات. كما أن اعتماد التعددية السياسية وتوسيع التمثيل السياسي من خلال انتخابات نزيهة وشفافة يعزز المسار الديمقراطي، الذي يشكل أساساً لتنمية سياسية شاملة ومتوازنة.

الخاتمة

نستنتج من كل ما سبق أن الحكم الرشيد والتنمية المستدامة مفهومان ذوي علاقة وثيقة ومترابطة، فالحكم الرشيد جاء كأسلوب لمعالجة الفساد واقتلاع جذوره باعتباره أكبر عائق للتنمية المستدامة، وذلك من خلال المبادئ والآليات التي جاء بها كالمشاركة في إعداد برامج التنمية ومتابعة إنجازها ومساءلة المسؤولين ومحاسبتهم، فالفساد هو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية، إذ يتسبب في هدر المال العام والتأثير سلباً على الكفاءة والفاعلية الاقتصادية، كما أنه يؤدي إلى إفقار وتجويع فئات كبيرة من الشعب، وعدم التوزيع العادل للدخل والثروة، ويقوض الديمقراطية والحريات الأساسية وحق المشاركة والإدلاء بالرأي. كما يؤثر الفساد على البيئة من خلال عدم الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة، وكل هذا يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعرقل فرص التنمية المستدامة، وبالتالي يرهن مستقبل الأجيال المستقبلية.

وتعد التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة تنبع من كيان الدولة وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية تهدف إلى تبدي الأبنية الاجتماعية والاقتصادية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة مطردة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الاقتصادية والقيمية وبناء دعائم وضمان حقوق الأجيال المستقبلية.

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسرائ حافظ قادر

من أبرز الأسس التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة هو الحكم الرشيد، الذي يعد ركيزة أساسية لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة. فالحكم الرشيد يوفر العدالة والفعالية والعقلانية اللازمة لتحقيق التنمية، ويعتمد على أن المشاركة الفعالة للأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم تعد جزءاً أساسياً في هذا السياق. من خلال هذا المنظور، يسهم الحكم الرشيد في تمكين الأفراد وتعزيز فرصهم في تحسين حياتهم، مما يساهم في ضمان تلبية احتياجاتهم وتعزيز رفاهيهم.

علاوة على ذلك، تتيح الإدارة الجيدة للحكم الحكومات القدرة على تبني سياسات مناصرة للفقراء، والتي تعتمد على الإدارة السليمة والموارد العقلانية. هذه السياسات تهدف إلى ضمان تلبية احتياجات الأفراد من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية، بالإضافة إلى استماع أصوات المواطنين وتلبية أولوياتهم.

من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يسود الحكم الرشيد في جميع المستويات الوطنية والمحلية والإدارية، وأن يقوم على أسس الشفافية في التسيير. كما يجب إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار، وتطبيق المساءلة والمحاسبة في التنفيذ. من المهم أن تتوفر أسس واضحة بشأن تخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة، مع التركيز على تقليل التكاليف وترشيد الإنفاق، بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. الحكم الرشيد لا يعد مجرد شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، بل هو أيضاً نتيجة من نتائج تحقيق الاستدامة، حيث لا يمكن الوصول إلى أهداف الاستدامة دون وجود حكم رشيد. لتحقيق ذلك، ينبغي أن يتمتع الحكم الرشيد بأربعة عناصر ومكونات أساسية هي:

- تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة (التشريعية والتنفيذية والأمنية)، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع وتوفير الإرادة السياسية لكل ذلك.

- تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قدماً نحو الاستدامة.

- توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملزمة للتنفيذ العملي.

- تعزيز برامج التطوير والابداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر.

المصادر والمراجع

-المصادر باللغة العربية

1. إبراهيم، عبد الجليل (2018). البيئة والتنمية. القاهرة: دار المعارف.
2. أحمد، مريم مصطفى (2005). قضايا التنمية في الدول النامية. ط1. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
3. البابلي، نبيل (2018). الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات.
4. البرادعي، ليلي (2003). «الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي». ورقة مقدمة إلى مؤتمر الحكم الرشيد والتنمية، القاهرة.
5. بربريس، ماجد (2018). «الحكم الرشيد وآلياته لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية». مجلة التنمية المستدامة، مج9، ع2.
6. بركات، سليم (2010). الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية لتقييم النظراء. رسالة ماجستير في القانون، الدولة والمؤسسات العمومية، الجزائر.
7. بوعزيز، زهير (2018). «الحكم الرشيد والتنمية المستدامة مع محاولة الإسقاط على الجزائر». مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، ع9.
8. جار الله، عادل (2020). الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
9. جبار، محمد (2021). «مؤشر الحكم الرشيد في التشريعات الكندية». مجلة دراسات البصرة، ع42. مركز دراسات البصرة والخليج العربي.
10. حسن، عاصم علي (2021). «أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن». مجلة إشراقات تنموية، ع26.
11. حسين (2004). الحكم الصالح في البلاد العربية. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12. خبابة، عبد الله (2009). الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية. ط1. الإسكندرية.
13. خلوطة، ريمة (2018). «مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة». بحث مقدم إلى المنتدى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامات، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نحو مستقبل متوازن، إسراء حافظ قادر

14. الرياشي، سليمان (2000). دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. زايري، بلقاسم (2002). الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية وإدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي. الجزائر: جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
16. السكارنة، بلال خلف (2009). أخلاقيات العمل. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
17. صالح، نادية حمدي (2008). الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
18. عبد المالك، كامل (2008). ثقافة التنمية: دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة. سلسلة العلوم الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
19. عبد المنعم، محمد علاء (2008). «مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض». مجلة السياسات الدولية.
20. غنيم، عثمان محمد (2008). التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
21. فوزي، سامح (2005). الحوكمة. سلسلة قضايا، ع18. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية.
22. قاسم، خالد مصطفى (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. ط1. القاهرة: جامعة الدول العربية.
23. كريم، حسن (2004). «مفهوم الحكم الصالح». في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجموعة باحثين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي.
24. محمود، رضوان (2013). «الحكم الرشيد في الأردن: قراءة في مؤشرات مكافحة الفساد». مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، مج8، ع124.
25. مسيكة، رضائي (2015). دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني. رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
26. مهدي، نجلاء (2021). «دور أحكام العدالة الانتقالية في تحقيق الحكم الرشيد في العراق». مجلة جامعة تكريت، مج6، ع2.

27. ولد فال، محمد فال (2005). الحكم الرشيد وتحقيق التنمية في دول الجنوب: حالة إفريقيا - موريتانيا.

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

-المصادر باللغة الأجنبية

1. Ibrahim, Abdul Jalil (2018). *Environment and Development*. Cairo: Dar Al-Maaref.
2. Ahmed, Maryam Mustafa (2005). *Development Issues in Developing Countries*. 1st ed. Alexandria: Dar Al-Maarefa Al-Jami'iyya
3. Al-Babali, Nabil (2018). *Good Governance: Dimensions, Standards, and Requirements*. Istanbul: Egyptian Institute for Studies.
4. Al-Baradei, Laila (2003). "Governance and International Organizations in the Field of Development Cooperation." Paper presented at the Conference on Good Governance and Development, Cairo.
5. Barbris, Majed (2018). "Good Governance and Its Mechanisms for Activating Sustainable Development in Urban Areas." *Journal of Sustainable Development*, vol. 9, no. 2.
6. Barkat, Salim (2010). *Good Governance from the Perspective of the African Peer Review Mechanism*. Master's thesis in Law, State and Public Institutions, Algeria
7. Bouaziz, Zuhair (2018). "Good Governance and Sustainable Development: An Attempt to Apply the Concept to Algeria." *Journal of Human Sciences, University of Oum El Bouaghi*, no. 9.
8. Jarallah, Adel (2020). *Good Governance and Human Development in Arab Countries*. Berlin: Arab Democratic Center.
9. Jabbar, Mohammed (2021). "The Good Governance Index in Canadian Legislation." *Basra Studies Journal*, no. 42. Basra and Arabian Gulf Studies Center.
10. Hassan, Asim Ali (2021). "The Impact of Applying Good Governance Standards in Reducing Corruption and Achieving Sustainable Development in Yemen." *Ishraqat Tanmiyah Journal*, no. 26.
11. Hussein (2004). *Good Governance in Arab Countries*. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
12. Khababa, Abdullah (2009). *Economic Facts: Economic Globalization*. 1st ed. Alexandria.
13. Khlouta, Rima (2018). "The Contribution of Human Development to Achieving Sustainable Development." Paper presented at the International

- Forum on Sustainable Development, Efficiency, and Uses, University of Setif, Faculty of Law and Political Science.*
14. Al-Riyashi, Suleiman (2000). ***Studies in Arab Development: Reality and Prospects.*** Beirut: Center for Arab Unity Studies.
 15. Zairi, Belkacem (2002). ***Good Governance, Economic Efficiency, Institutional Management, and Social Capital Management.*** Algeria: University of Tlemcen, Faculty of Economic Sciences and Management.
 16. Al-Skarneh, Bilal Khalaf (2009). ***Work Ethics. 1st ed.*** Amman: Dar Al-Masira for Publishing and Distribution.
 17. Saleh, Nadia Hamdi (2008). ***Environmental Management: Principles and Practices.*** Cairo: Arab Organization for Administrative Development.
 18. Abdel-Malik, Kamel (2008). ***Development Culture: A Study on the Impact of Cultural Residues on Sustainable Development.*** Social Sciences Series. Cairo: General Egyptian Book Organization.
 19. Abdel-Monem, Mohamed Alaa (2008). ***"The Future of International Cooperation in Light of the Earth Summit."*** International Politics Journal.
 20. Ghoneim, Othman Mohammed (2008). ***Sustainable Development: Its Philosophy, Planning Methods, and Measurement Tools.*** Amman: Dar Al-Safa for Publishing and Distribution.
 21. Fawzi, Sameh (2005). ***Governance.*** Issues Series, no. 18. Cairo: Al-Ahram Center for Political Studies.
 22. Qasim, Khaled Mustafa (2007). ***Environmental Management and Sustainable Development under Contemporary Globalization. 1st ed.*** Cairo: League of Arab States.
 23. Karim, Hassan (2004). ***"The Concept of Good Governance."*** In ***Corruption and Good Governance in Arab Countries***, edited collection. Beirut: Center for Arab Unity Studies and the Swedish Institute.
 24. Mahmoud, Radwan (2013). ***"Good Governance in Jordan: A Reading of Anti-Corruption Indicators."*** Anbar University Journal for Legal and Political Sciences, vol. 8, no. 124.
 25. Mseika, Ridai (2015). ***The Role of Human Development in Achieving Human Security.*** Master's thesis in Public Law, University of Setif, Faculty of Law and Political Science, Algeria.
 26. Mahdi, Najlaa (2021). ***"The Role of Transitional Justice Provisions in Achieving Good Governance in Iraq."*** Tikrit University Journal, vol. 6, no. 2.
 27. Ould Fall, Mohamed Fal (2005). ***Good Governance and Development Achievement in Southern Countries: The Case of Africa – Mauritania.*** Master's thesis in Economic Sciences, University of Tlemcen, Algeria.